





کتابخانه مجلس شورای اسلامی	شماره ثبت	۶۰۱
تاریخ ثبت	۱۳۵۷	
موضوع	تاریخ	۱۳۵۷
محل ثبت	تاریخ	۱۳۵۷
محل ثبت	تاریخ	۱۳۵۷

خطی اهدائی  
شماره ثبت  
۶۰۱

۱ ۲ ۳ ۴ ۵ ۶ ۷ ۸ ۹ ۱۰ ۱۱ ۱۲ ۱۳ ۱۴ ۱۵ ۱۶ ۱۷ ۱۸ ۱۹ ۲۰ ۲۱ ۲۲ ۲۳ ۲۴ ۲۵ ۲۶ ۲۷ ۲۸ ۲۹ ۳۰ ۳۱ ۳۲ ۳۳ ۳۴ ۳۵ ۳۶ ۳۷ ۳۸ ۳۹ ۴۰ ۴۱ ۴۲ ۴۳ ۴۴ ۴۵ ۴۶ ۴۷ ۴۸ ۴۹ ۵۰ ۵۱ ۵۲ ۵۳ ۵۴ ۵۵ ۵۶ ۵۷ ۵۸ ۵۹ ۶۰ ۶۱ ۶۲ ۶۳ ۶۴ ۶۵ ۶۶ ۶۷ ۶۸ ۶۹ ۷۰ ۷۱ ۷۲ ۷۳ ۷۴ ۷۵ ۷۶ ۷۷ ۷۸ ۷۹ ۸۰ ۸۱ ۸۲ ۸۳ ۸۴ ۸۵ ۸۶ ۸۷ ۸۸ ۸۹ ۹۰ ۹۱ ۹۲ ۹۳ ۹۴ ۹۵ ۹۶ ۹۷ ۹۸ ۹۹ ۱۰۰

عاشق و عاشقه  
مالک الفقیر العبد  
ابو تراب السهروردی  
نمیز افا  
عقرب ذنوبه  
صوفی و صوفیه

عاشق و عاشقه  
مالک الفقیر العبد  
ابو تراب السهروردی  
نمیز افا  
عقرب ذنوبه  
صوفی و صوفیه

۱ ۲ ۳ ۴ ۵ ۶ ۷ ۸ ۹ ۱۰ ۱۱ ۱۲ ۱۳ ۱۴ ۱۵ ۱۶ ۱۷ ۱۸ ۱۹ ۲۰ ۲۱ ۲۲ ۲۳ ۲۴ ۲۵ ۲۶ ۲۷ ۲۸ ۲۹ ۳۰ ۳۱ ۳۲ ۳۳ ۳۴ ۳۵ ۳۶ ۳۷ ۳۸ ۳۹ ۴۰ ۴۱ ۴۲ ۴۳ ۴۴ ۴۵ ۴۶ ۴۷ ۴۸ ۴۹ ۵۰ ۵۱ ۵۲ ۵۳ ۵۴ ۵۵ ۵۶ ۵۷ ۵۸ ۵۹ ۶۰ ۶۱ ۶۲ ۶۳ ۶۴ ۶۵ ۶۶ ۶۷ ۶۸ ۶۹ ۷۰ ۷۱ ۷۲ ۷۳ ۷۴ ۷۵ ۷۶ ۷۷ ۷۸ ۷۹ ۸۰ ۸۱ ۸۲ ۸۳ ۸۴ ۸۵ ۸۶ ۸۷ ۸۸ ۸۹ ۹۰ ۹۱ ۹۲ ۹۳ ۹۴ ۹۵ ۹۶ ۹۷ ۹۸ ۹۹ ۱۰۰



بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible][illegible][illegible][illegible]































































































































































































































































[illegible]

روايتي؟

[illegible][illegible][illegible]























































































الذي نضر الحق ولا علم في كثير من كثير واعلم ان المراد باختيار الحكم ههنا ان يقول ما قاله  
 هذين وبطلان الحكم به انما هو انما كنت عتدي لم يتبين قطعا ما لم يحكم **باب** او لو قال المزا شريك  
 على ما اذنا القائل وانما علم به فالاختيار لا يقتضي اذ احفظ الشاهد القائل وشهد على اقراره  
 جاز **باب** انما ذكر الحكم هذه المسألة ههنا ان كان حليها ان ذكر في باب لا قرار لانها فيه مشكوك  
 انما هي انما هذين ان ما في هذا الكتاب بقتله وحين هذا الباب ولقد قال الصلبي من الشافعية  
 يكن ذلك في المستثنى وعندنا انه في هذه المسألة لا يكن ويكن عندنا في ما ذكره في المتن على اقرب الوجوه  
 لان داخ الصلبي يقتضي نفسه بما علقه من غيره وانما العلق على انفسهم جاز لا يقال انه اقرار بحمل وقد  
 لا قرار بحمل سابع قطعا وهذا على انما في ذلك فيقول القاضي رحمه الله تعالى في ما يقتضي غيره  
 فيجب في هذا لا يقتضي التام ويقتضي عدم الجواز فيها انما في ظاهره وباطنه في المزا فلو ان الشاهد تحب  
 فيها العلم لغيره لم ولا يصح ما ليس لك علم والشاهد ان كان عالما بما في التام مع شهادته على ما  
 ويضعف بان العلم هنا حاصل قطعا لم يحصل سببه وهو التام اذ احفظه الى وقت اقراره واستدراكه  
 ذلك وقول المذاهب في المتن انما احفظ الشاهد القائل وشهد على اقراره حاد بعيدا  
 حفظ التام ولا تارة في القول حتى لا يشهد بما فيه ولم يحفظها صار محتملا ولم يجوز الاقادة و  
 المراد بالحفظ ههنا بان يكون التام مع الشاهد اوضح المتشدد عليه او غير ويصح انما لم يرد  
 غيره هو اقول لو حفظ الشاهد ما في التام وانتهى عنده وحفظ حاله لا تارة جازت الشهادة  
 سواء كانت التام بآية او لا وقد ذكره المصنف في غير هذا الكتاب **باب** واذ احكم بالهبة فان كان  
 وشاء عتدا يعرف بالحدوث وان كان عبدا في الحكم على غيره اشكال فيما من جواز التزوية بالحلية  
 كالحكم عليه ومن احوال تساوي الاوصاف فتكون المذاهب احضار الشهود الى بلد العبد ليعلم  
 على الدين مع التزوية لا يجب حمل العبد فاحتمل الحكم المصلحة وتوافقي الوصول او يجب او  
 الذي وعده من قبل العبد واجرته ومنه الاحتار والورد ويحكم حكم الحكم بالصفه الزم للذ  
 بالقيمة لم يتردد ان ثبت ملك **باب** هذه المسألة يتفق بالحكم في الغالب ان اقام مدعية البيعة

معدود

او عتده والاول يقتضي بعد ما ذكره صاحب ذكره فيه وانما ان يكون عتدا وان كان تجد به  
 يقتضي به وان كان ما كان على تجد به كالعبد والفرس في اشكال وانما من نذر اوجه ذكر المصنف  
 وجهين اسباب البيعة والحكم على عتد العبد بان يدرك حمله كما ان يجوز الحكم على العتد مع  
 حلية وان لم يتردد في سبب البيعة من دون الحكم كالحال في تساوي الاطراف في الاوصاف  
 لصحة في اتمام الحكم مع هذه الجمل **باب** ذكر قيمة العبد كعشرة مثله فيحكم بها كالمواضي  
 او متاعا كالحب ذكر الدفص وان استحب واختار البيعة في المزا والمحقق وللم في التخييل  
 الثاني وتردد والم ههنا في التزوية العتدا اذ عرفت ذلك فتقول على الاول اذ احكم  
 على غيره وكتب الى الغالب موصوفة الحال فالمدعي عليه ان يحضر عتدا بالصفات عند غيره  
 الحكم وكذا ان احضر عتدين عند الصفات لانه حكم بهم وكل حكم بهم فكل لم يحضر التام  
 بالعبد ومع تقدير العتدين معهم القيمة للحيولة الى ان يظهر العبد الا ان يدعي بلغة فيقول قد  
 مع اختلاف هذه القيمة فتدق المدعي عليه في التام فتكون المذاهب احضار الشهود الى بلد العبد  
 ليعلم عليه واعلم انه فان تعذر حملهم لم يجب حمل العبد ان لم يستلحق بعد الحكم الا  
 يرى الحكم ذلك حالها يحسم مارة التام فيحمل الى بلد الشهود قال الشيخ ويجعل في غنيتها  
 من وصفي بحيث لا يكتفى اطلاق راسه من ان يفتي فيقول وقد اورد الى بلد الشهود او بعده  
 لم يفتي المدعي عليه من قيمة لاه شقيقه مقورا قلت ولا حتميا ان لا يفتي في بلد العبد  
 كقول رابا احتل وجوب النش الميم ضا بنا بالمال لقيمة العتد وانما في سببها وانما احتياط  
 الزام المدعي بالقيمة لسلطان المدعي عليه في التزوية لضعف ما في التام ليدعيه وعدم وجوب  
 به على الذي عليه في التزوية به ومنه جعل هذا الكتاب على انه يتردد في الحكم بالصفه اعني  
 الحلية وهو في التام الحكم بالحلية لا يثبت هناك لوجود الحكم في كتاب الحكم بل هو العبد  
 - ويثبت على حكمه ليعتد به في الحكم على غيره بالحلية ووجدانه يجب التسليم اليه من غير  
 تية قطعا ومع عدم وجدانه او وجدانه من ينطبق عليه عند غيره او وجدانه غير

عنده سطر الحكم والحكم التسليم اليه ولا يتردد ويكن حمله على ما ذكره اذ وجد عتدين عند  
 بالصفات او عتدا عتدين اخر عند غيره او في المدعي انه واحد على التيقن وانكر ذلك  
 صاحب البيعة اذ اراد الحكم صلاحا بغيره ومنه اخذت القيمة ولكن هذا الحكم متيقنا جدا  
 لان مرجحة الى ان لم يكن بالحلية اذ اعطيه الحكم السابق بالحلية ولا ولا قدنا الحكم الا  
 بهام والمدة في التزوية والتداع جعل الاحتياط اذ اقل ثلثا في سابع البيعة خاصة وهو متيقن  
 كما ذكرنا ويكن ان يقال ان قبله بالصفة زيادة سهوا من التامين بل يكون الكلام فيحكم  
 الحكم الزامه اى حكم الحاكم بحمل المصلحة يلزم المدعي بالقيمة فان ثبت الملك استردها من  
 المدعي عليه لا يدفع قيمة ملك ولا فان ورد العبد احدها ايقع وان تلف او تضرده رده ولا  
 استعادته او زياد بالصفة سابع البيعة فيمنعه للشيء بالاول اليسر **باب** اذ ان كان فيكون  
 القيمة المأخوذة عوضا او يلزمه على القيمة او قيمة يوم التفت فيه نظر فعلى الاول لا يثبت  
 بزيادة قيمته فيما بعد وعلى الثاني ان طابقت القيمة الحالية او القيمة يوم التفت او زان  
 كل واحد منها فذلك وان نقصت ربح بالزيادة **باب** لو كان قد اخذ به النش او تلفت العتد  
 قبل التزوية فيكون ذلك سبعا لا يتردد في ذلك لا يتردد في صدق تراض بينهما ويجعل  
 عتدا لانه معرض ان يكون ملكه ولو ان التزوية للمصلحة لا للتصديق فكل الاول لا يتردد  
 بزيادة عن التفت وعلى الثاني ان يثبت على القيمة او القيمة يوم التفت على احد الاصلين ويجوز  
 كما تقدم **باب** لو علمت المصلحة لانه صورة التزوية والعبد باق في حكمه ووجه حمل ذلك في  
 التزوية كان للتزوية والمصلحة وقد الت في حمل مدهم للزوم العقد وعلى الثالث اعني ذكر  
 التفت والحكم بها ان اعترف المدعي عليه بالتداع ولا يلزم القيمة المتكدر بها **باب** ولو كانت  
 في هذا حكمه حتى التراجع على ما كان ان شهد بالملك المطلق او بالسبب ووجهه احراز  
 فهو اولى **باب** اذ ادعى عتدا في يد احدهما واثم على غيره من ربح ايهما عارت مع  
 اترجم الخارج سلطانا سواء شهد بالملك المطلق او المتبدع اعني السبب او من قاتل

الحمد

معدود

شهدت احد بينهما الملك المطلق والواحد بالمتبدع وهو ظاهر في ما يورث حيث اطلقا وسلاط  
 والحقن والكيدى وان كان الصدق في التزوية عدل البيعتين مع التامين وعدم الخلف  
 والتزوية مطلقا في التزوية وهو سبب الشبهة في كتاب البيعة من الخلاف لغيره لم يثبت  
 على المدعي والبيعتين على المدعي عليه ووجه الاستدلال انه مع جعل لكل واحد منهما  
 ان لا يضمن على المدعي فكذلك لا يضمن على المدعي عليه ولا في الاشتراك بين المدعي والمتكبر والبيعة  
 بين ولم يتحقق فائدة الفصل الى تخصيص كل واحد بشي وهو حتى قبله القبول ليقطع التزوية  
 وروايت من يتردد في التزوية من صدق من صادق من قال لم يملك رجل منه شاة في قبض او عاها  
 اقام البيعة العتد او انها ولدت عنه ولم يثبت ولم يجره الذي في يد البيعة منهم عدل  
 انها ولدت عنه ولم يمسح ولم يمسح قاله من حقه للمدعي ولا قبل من الذي في يد غيره ان الله عز وجل  
 انما امر ان يطالب البيعة من المدعي **باب** ترجع ذى اليد سواء شهد بالملك المطلق او المتبدع وهو قوله  
 الشيخ في كتاب الدعوى من الخلاف مستدل بوجهين ان رجلا اختصا عند رسول الله  
 فزادوا بعقروا اقام كل واحد منهما البيعة انه انما يبيعها فحق ما سئل من الذي في يده ولولا  
 عبات به ابراهيم عن صادق ان ابنه لوالد البيعة اختم اليه رجلا منه وانه وكلما اقام البيعة  
 انه انما يبيعها الذي في يده وقال لم يكن في يده جعلتها بيعة فصفين وهذا العقد  
 ولا على ترجع ذى اليد سبب لهما كسب الملك المطلق فلم يملك على المدعي تمام **باب** مرجع التزوية  
 ان شهدت بغيره بالسبب ورجع الخارج ان شهد بالملك المطلق وهو في التزوية التزوية وكذا  
 الحديث وزاد فيها انها اذ شهد بالسبب كان الدخول اليه واخاها الناقص والعصري  
 والحقن منسوب اليه وقاله طه مال عليه اخبارا تامة كرامة في البيعة وهو انما شهد بالملك  
 المطلق ووجدتها على حكم اليد وكذا ان شهد بالملك المتبدع لكل واحد منهما ويراد  
 عليه حكم لذى اليد قاله وقد يدعى الحكم للمصلحة وانما في التزوية بين كلا من التزوية والتزوية  
 عتدا في كل واحد منهما وهو سبب لهما **باب** مرجع الخارج ان شهدت بغيره الدخول باليد وان شهد بالملك



يقدم الداخل وهو قتل الى الصالح وهو قريب من قتل النجاشي لا يخرج في اليد ان يكون المجرم  
 كالاولى وتفاوت البيان ولم يكون قتل النجاشي سابع واحد وسبب واحد كما يشاء  
 اذا تبارك وترجع الخارج ان كانت البينة مطلقين وتكون السبب لا يخرج من القتل  
 فتبين ان كان حيا او اربابا او حلفا للقتل وحده في له وان حلف المجرم وحده في له  
 مع كثرة عدد المتكلمين ويلاحظ في كثرة عدد الخارج وحلفه وبما لا يجوز في له  
 ترجع الاعمال ولا لا يخرج البينة في كثرة عدد الخارج وهو قول المنيذ وقول المنيذ  
 من قول الشيخ في النجاشي وكما في الاختيار وقد تقدم ما يجب ان يكون وليا عليه ولعله لا اقرب  
 ولو شهد ان كان في يد بالاسي بحيث البينة واسترقت من يد الخصم على اشكال لا اسر اذا كان قيد  
 وادروا حيا غيره وادام بينه على انها كانت في يده او ملك بالاسي او سرق منه كذا لم يعرف  
 الشيخ بينها على وجه يسهل في ذلك الرد المتكلم في اشكال يبين ان البينة يرها لان الملك  
 فلا يرفعها من تحت المخل ان يكون في الاول فها قد خرجها في صورة دعوى اليد وشيئا حلق  
 البينة لا يستلزم شئ من الخاص العين وان يكون عند مبدل اس في صورة دعوى الملك وكذا قد  
 من الامور غير تحقق الملك وهو ذهب ابن الجبيل في النجاشي موضع من الخلاف والمعبر  
 في صورة دعوى دار بها بعدم المطابقة بين الدعوى والشهادة اذ الدعوى بالملك الخاص  
 الشهادة بالملك الخاص لا يقال اذ ثبتت الملكة اس استديم حتى يعلم في ذلك فيجب بين  
 الملك اس لم يحضر البينة فلا استديم فيكون ذلك في الاول بعد الثاني ومن ثلثي الملك  
 لعدم الملك وعدم تقديم البينة في الاول ثابت وصح الثاني ووجه الثاني ان اليد حلق التملك  
 ظاهر فاذا ثبت بالبين سببا فقد ثبت دليل الملك وتفرق من وجوه الدليل وجوه الدليل  
 والاصل عن كونه دليل لاه وهو ذهب الشيخ في موضع اخر من المسئلة في صورة  
 عبد وان كان المص في ذلك مطلقا فيجب بين هذه الدليل والمخرج كل ما في النجاشي فربما لا  
 كإقرب بين الدار والنجاشي مطلق وربما كان يمكن فيها حتى يوافق الشيخ وذلك لان الدار

بمن

اثبات اليد عليها بغير حق الشرع في اليد لكان اثبات اليد عليها غالبا في اليد والدار  
 منها في العبد وهو مكلف ويخرج من المم هنا ترجع الثاني ولعله الاقرب والجواب عن الاول  
 المنع من الاحتال في اليد عدم ما في الكلي من غير احتال فيخرج من اثبات حلق اليد لاثبات  
 بينا من ابن ابي حنيفة في يد الثاني فانما يتم بغيره لان عدم المطابقة بين الشهادة والدعوى وان الشهادة  
 كما لا يتكلم الدعوى لان قدم الملك بغيره واسترقت فهو غير صالح لدعوى ولا حيا لها  
 في نفسه يجوز للشب الصغير الذي في يده حكم له ولعله وان حلف فان كان كبيرا فانه حلف  
 بالحرية ولو سكت حلف اساء وان لم يجر على اشكال اول اشكال هناك السلة الاخير وصورتها  
 ان خصصنا بغيره بغير جرح الشب اذ امره فادى فيه ولا شأن له ولا يرفع دعوى اليد عليه  
 فقول بغيره وكذا هذه اشكال ينفذ من تعارض اصل وانط اول الحرة في لا يرفع دعوى  
 دعواها لا يخرجها عن كونها اصلا وسكونه اعين التعدين والعامل لا يدل على الخاص وانط  
 ان في حلق الشب على النجاشي يد سكونه دعوى اليد عليه دعوى اليد عليه عليه  
 الثاني وهو قضية كلام لا حجاب وصح به المم في بعض كذا اصل يخرج عن كونه اصلا ما  
 وهو هنا معجور وهو اقلية يعين في يد غيره انقضت لان اقام الذي كانت في يده  
 انما لم يحكم على راي اساء ادعى ملكا حقا في المم النجاشي اول هذه المسئلة في تقديم بين  
 الداخل والخارج عند التعارض فتقول اذ ادعى شي عودا يدعي وادام زيد فله البينة  
 لا تعلق ادعى بها افضة الحق كالحق فاذا صارت في يد زيد وادام عن يده بها فاما ان  
 صورة الدعوى ملكا سابقا لادام في يد وادام البينة بها او ملكا لاحقا بعد ان انتها او سلكه  
 لصورته ان يدعي ملكا سابقا وهي بينة على سببها انهما ان عرفت هذه الصورة هل هو  
 داخل والخارج يحكي الاول اعتبارا بحال سبق الملك ويحكي الثاني اعتبارا بحال سبق الدعوى  
 وهو ان الشارع تدرك زوالها وثبت اليد الثانية والاطلاق والاثبات عند التعارض  
 هل يقدم الداخل والخارج وتقدم توجهها فحق الاحتال بين الاثنين والذين من المسلمين يعني

بمن

وبما وكذا على الاحتال في الآخرين من كل من المسلمين ويعتبر بينهما على الاصل من المقتضى والاولى  
 من الثانية وعلى الثاني من الاول والاولى من الثانية يعني ان يرفع البينة لا اختيار الاحتال في الاولين من  
 المسلمين اذ في خط بان يقتضي بغير العود والحقق لا اختيار اول احوال ان الثانية اختيارا لها  
 وهذا الرأى المذكور في الكتاب وقول الشيخ هو الشارح اليه ان يدعي ملكا لاحقا بعد زوال يد  
 ويقيم عليه البينة فلا بد ان يذكر الثاني من زيد احوال ان ذكره قبل قطعا من غير احتال وان لم  
 يذكره بل اطلق دعوى الملك لاحق في التبريد وجه بين على انه اذا اقر بغيره معين ثم اقام المقي بها فيه  
 بعد الاقرار ولم يذكر الثاني من التبريد فانه لا يرفع لان الملك التبريد باقراره فدعوى من الاطلاق كالنقد  
 لشدة غيرة كذلك هناك لا يرفع البينة في وجه الفرق بين الاقرار والبينة فاما المخرج  
 التبريد فانه لا يستلزم ان يكون في الاقرار فانه لا يرفع البينة فان حكمها لا يرفع واما لو كان ان يرفع  
 ان ثلثا يخرج للخارج فتعريف هذه الصورة خارج فيقيم له بغير بحث العزم واليقين في المم  
 فلهما خرج في اليد لم يرفع عنه بغير هذا الشارح بغيره فوجه القضاء ان من مطلق الدعوى ويقع  
 البينة بالاطلاق فهو بين على ما تقدم فان قلنا في الصورة لا يرفع دعوى الثانية يعني لو قطعها له  
 هذا لعدم خلاف الاطلاق عن الصدورين وان قلنا تقدم المقتضى فيها فاولا وان ثلثا بعد مقتضى  
 في الاول دون الثانية احتل هذا القضاء من قبل الدعوى على الصحيح والوجه وجوب القضاء بالبينة  
 عند اقامتها ويحتمل عدمه نحو ان استأجر الى المدين الذي هو في سبب ثم لا يملك في سبب  
 دعوى ثالث وان اطلق اولي بغير السقي واعلم انه يتحقق هذه المسئلة بمثل اربع مسائل من سائر  
 القضاة على ذلك المطلبها اول ولقد عاينا الزوجان ستم البيت حكم الذي البينة فانه  
 حكم كذا صاحب وحكم لها سواء كانت الدار او الاحد مما هو ادعاه كانت الزوجية بائنة ولا على  
 حكم الزوج ما يصح له ولراة ما يصح لها ويقيم لها ما يصح لغيرها في الرأى الاول لا يرفع في  
 كذا الحكم بالنسبة الى ما يصح للزوجان كالأول والاطلاق والدار والوجه او يرفع لفساد  
 كل واحد والمتاع يقتضي البناء او يرفع لها كالفرش والا والى ان يكون لدار الزوج

بمن

لا حادما والثلث والى كون الزوجية بائنة او فراق كون يد احد ما عليه بغيره او تعدد اذ كون  
 الشارع بينهما وبين زوجها او بين احدهما ووجه اخر بغيره هذه هي خلاصة بعض العارفين  
 قال ان كانت يد بغيره ما عليه بغيره كالمشاهدة فهو بينهما وان كان تعدد ابراهيم في الحلال والفساد  
 فهو لغيره ولا ما يصح لها فان قلنا في الرجل فيه وقال اخر ان كان لا خلاف بين احد ما ووجه  
 لغيره تقدم قول البينة من الزوجين وهو الشيخ هنا لهما قد يساءر الدار لغيره تحت العورات ولا  
 ريب ان الذي يقطع لاصل والراي الثاني لابن الجبيل في النجاشي الخلاف وابن حن وان ادريس واكيد  
 في الاحتال وهو في اختيار القاضي كانه في نفسه بالدعوى بعد الطلاق وادور الشيخ في النجاشي  
 ورواه وهو المشهور بين اصحاب النجاشي في رافة الخاسر عن الصادق ع قال اذا اطلق الرجل  
 وزوجه بينهما ما يكون للشاة وما يكون للرجل والشاة قسم بينهما واذا اطلق المرأة فاعلم  
 ان الشارع لهما ادعى الرجل ان المم كان له ما للرجل ولها ما للشاة واعلم ان هذا لما يدل على  
 قال ابن الجبيل ان المم ان لم يرفع دعوى فيها لم يرفع دعوى فيها وذكره اولا في حلق اليد كذا وان لم  
 يكن مضافا لغيره في الدعوى يدعيه يد احوال ان العادة بذكره وجب الشب في باب الدعوى الى الوا  
 واد كسد تم التكر والتثبت وحل البينة في الاستبعاد هذه الروايات في النجاشي على الصل دون سائر  
 حكم وحكم فيه بان القتل قول قول المرأة في الحج وحكام في المبطط للصحة بعد الزوجين من الحج  
 عن ابن عبد الله ع قال سألني كيف حكمي اذ لي قال قلت له في سلة واحدة باربعة وجوه  
 التي يتوجه عنها زوجها فتختلف احد واهلهما سلة البيت فتعني فيه بقول ابراهيم في النجاشي ما  
 كان من شأن يكون للرجل والمرأة تسعة بينهما فنعني بترك هذا القتل قتال المرأة بمن لم يفتب  
 في منزل الرجل وان رجلا اضاف رجلا فادى فيه كلف البينة وكذلك المرأة يكون البينة ولا  
 فالمتاع للرجل ويصح ان يرفع اخر فقال ان القضاة في المم المرأة لان يرفع الرجل البينة على الحدث  
 في بغيره بترك هذا القتل فخرج ان قول ابراهيم الاول في حال البينة الله ع القضاء والاخر وان كان  
 وجه عن المتاع سلة المرأة الا ان يرفع الرجل البينة فاعلم من بين لا بينها يعني في جعل من ان

بمن

حدها











































أما نقل على أحد ما هو من المحسوس فيجب أن البراءة لا تأتي إلا بحدوث مجزئ من كمال البراءة فإن لا  
استحقاق للفضة مثلا وإنما التخصيص بمقدار هو كالوعدة لا أولى ذلك الحديث فإخذه غيب  
عن أبي يشارك في الطلب وفيه نظر فظن الله وجوب النقل عليها معالاة ثم لا يخرج منها وما  
هو كالفرج الخرجه دقة كلامه في حد ذاته على استقامته **الحديث** وجوب النقل على الجملة لا على  
الأم لا يتحقق إلا خرج المحال على وجه التفتيح يجب النقل قطعا وهو من ابن اديب في  
نظرة لا يلزم من وجود المحلل عند الخرج كون ماله لا وقالة لذاته من وقب مقدرة  
بما بين قطعا لعدم القطعية الفرق بين نقل كمال الماسة وقدره على التفتيح فإعادة الصادق في كمالها  
لا يخرج من كمالها وإنما على الخرج الفرق لأن بين وقب قطعا منها وقدره على التفتيح  
الصادق في كمالها لا يخرج من كمالها وإنما على الخرج الفرق لأن بين وقب قطعا منها وقدره  
على التفتيح **الحديث** عدم التفتيح في الشئ ودلالة ذلك أن يقول إن تقدير الشئ في عدم التفتيح  
بأنه إن يستدعي موجب النقل فخطأ لا يخرج الصدوق عن ما علم أنه لا يخرج من كمالها  
شكره على نقله لا يخرج من كمالها هو الذي لا يلتفت إلى قولنا الخرجه وأعلم أن البحث هنا إنما  
لعل يصب على واحد من الأمرين أما ما سألنا **الحديث** وهو من رواية أبي بصير في قوله  
لا يخرج من كمالها **الحديث** فيتحقق الخرجه انما بعد من المرق بعد البيع وكل  
من نقل ذلك قطع ومن عدم الفضل الخرجه انما بعد من المرق بعد البيع **الحديث**  
شرف حرقه فليس فخره بانه من نقله ليعتق الفضل لا لاجل من يتحقق أحد ما  
في نقله النقل بخراده كماله متوجب القصد إليه ليعلم **الحديث** وكلامه سابق ستارة الكعبة على ما  
**الحديث** هذا نقل القاضي ابن اديب في حقه عن ابن اديب في قوله الناس عشا يشارف ولما صالة  
البراءة وتلك المبدأ والمؤلف وجه القاضي يفتي من سرق شيئا مما عساه من ديارهم إلى البراءة  
حادثه ورواه صاحب التمام عن أواخر **الحديث** قطع المرق في شئ وعقل ابراهيم على البت رادى  
ستادهم هؤلاء سراسر ضيقت الله وسخطه اجاب ابن اديب في الميم لا يلازم ولا رتبة خصوص

[illegible]

٢٠٠

لا يفتقر كما انما كان ينبغي لاحياءنا وبرفع علمنا ان الله يفتقر الى انما غرطه الله به وقال  
المفيد وسلا والحق وان ظهوره والكيد في ارضه ومنه والحق في العلم يضرط به ما لا يثبت  
الذات على انما غرطه الصواب وعدم وجوده والحق في العلم يضرط به ما لا يثبت  
يقطع لاج اعتبار ارجل الكلى قال الحق في الكتب وهو حجة كذا لا غرطه اعتبار الصواب في كذا  
لا يرى عنهم انهم قالوا لا يعقل بدال ما في حق حتى يسقط ربحه وينال قال وهذا يسقط عليه  
وقال الصدوق في المتن كتاب من لا يحضره الفقيه لا يعقل الا مع التبعي حرارا وبذلك لا يسقط ولا  
لمع الصواب ولا مع القطع في ارجل الصواب ولو بالذرة ونقل ابن ابي عمير اجماع على قطع  
قال الحق وهو معتدل عن اختلاف الفقهات واختلاف الاحوال لمقتضى عن اهل البيت عليهم السلام  
وليس في شأنه قطعا على راي وسقط خبرا على راي (المراد من اذا وجهها اليها على وجهها)  
بعد ان حكاه الحد كذا ان اخرج كل منها نصف قطعا مثلا فلا لا يعقل فيه قطعا ولا صحاب هناك  
ان القطع على كل منها وهذا اختيار الموفق والمفيد والشيخ في رواية اخرى والحق وان الله  
حق وانما يعرض لان الصواب يخرج قطعا وخلاصه انما يظهر اجماعا عليه الا ما يجب  
ان تمام ما يسهل ما لا يلائم الا انما انما لا يكون لعدم الاولوية او منية اليها واحدة وكذا الثالث في  
استناد المعين الى الطلق والربط كمال قطعا متعين لا دل ولا لا يجزى الى الجارية  
لا لا يعقل على اجماع وهو ذهب الشيخة الفخات والموسط وابن زبير  
انما سحب الشيخه هو لا يخرج المعين لا يحصل من كل واحد تمامه ولا يصح حتى  
على كثره بل بعضه ليس تمامه وانما انما الموجب استلزامه وهو هو في الجواب  
حصل بها قد لا يجب على كل واحد منها كذا من كذا لا يجب على تقدير حصول الايجاب تمامه  
بكل واحد منها والحق ينبغي على غير ذلك ولا يعرفه انما حصل مجزى او رعا في وجهه  
خرج اسان في الجرحان فتمامه انما يحصل تمام العقل من كل منها  
هو كذا في السورة لا لا يعقل فان انما كثره بل يعقل المدعي وهذا انما اشكال

من تحقق موجب الفسق واستألف المانع فينتج المحقق الموجب على ما أخذ النصاب من حركته  
 واستألف المانع فينتج المحقق فانه لا إلا لشبهه وهو لا يدعيه من جواز صدق الشيء في  
 الشريك فيحصل عدل الحكم شبهه فيحصل تحت عموم قوله ادرو الحدود والشباب ولا يحرى  
 بحري دعوى المالك السارق وكذلك السارق فانه لا يشترط الاستألف المانع المدعى  
 ان كان لا يجوز ملك الشريك وهذا هو حق الشريك ولا ينافي الاول والتجواب عن الثاني ان  
 الشيء الحاصل عند الحكم يقع بانكار السارق فلا ينافي لهما التوافق في الثاني حاصل في نفسه  
 مطابقة المالك والوجوب متعين على المانع وان قيل المالك يحكم له ما هو يحفظه قتل السارق  
 وعدم قطع المذني لئلا يبرم ملك الشريك بالتعويض المالك ولو سلم بانكار الشريك بنفسه وهو حتم  
 انظر من الواقع **الرد** ولو لم يكن قيل ينتج اليسرى وقيل الرجل **الرد** الواردان يثبت  
 بغير السرقه لا طعن الزهراء واختلف فيه قول الشيخ في الشهادة ينتج يده اليسرى لصداق  
 سم اليد عليها وهو اختيار القاضي في الكامل وابن حنبل وفي البسيط ينتج الرجل اليسرى يبر  
 كتمان الحد كما لا يقطع بغيره السرقه ثم سرق ثانيا فانها ينتج جلد كما هو المروي  
 جود من ابن عبد الله ما اوردته السرقه في كل كره كثر لا تصحاب ومن ثم تردد فيها المحقق  
 والمحققان عن موضع الفقه بغيره ينفق **الرد** ولورده المكون على الاقرار السرقه ثم يقيم على  
 راي **الرد** المار ذكره ما يعرضه بالاكراه والنفق فتوى النهاية وانها غنى والصبر شري  
 الفاع والممرف قال لا يثبت سرقة بوجود المال عنده فيجب الحد كوجوب  
 الجزل وجوب سببه وهو الشرب وهو يهوان الى ذنبه فلا يكتفى بوجوده الملبس  
 سببه وانما كان لا يكتفى به في الفقه والمسبب في اني كراهي لسببه لا استحالة الفقه  
 انما يخرج من كل صاحب حقيقة المسبب اجماعا كسنة سليمان بن خالد  
 كما السرة فيما يعجزها الفقه قال نعم اذا عرق ولم يات بها  
 العذاب ولك ان تقول ان الاكراه هنا ليس على الاكراه

۱۰۰

والله اعلم



























FTT

FTI

FTT





